إدارة الدولة يجتمع غدا لبحث تعديلات المالية النيابية على الموازنة

أعلنت رئيسة كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس النواب ،اليوم الأحد، أن تحالف إدارة الدولة سيجتمع غدا الاثنين لمناقشة مساعي اللجنة المالية لتعديل عدة مواد من مشروع قانون الموازنة.

وقالت النائبة فيان صبري في تصريح تابعته المطلع، إن: "اجتماع الغد لتحالف إدارة الدولة سيُخصص لمناقشة المادتين 13 و 14 من مشروع قانون الموازنة العراقية".

وأضافت صبري أنه "تم إرسال المادتين إلى مجلس النواب في ضوء الاتفاق الأخير بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادي إلا أن اللجنة أجرت تعديلات عليهما وسط مقاطة ممثلي الديمقراطي الكردستاني ما تسبب بتأخر التصويت على الموازنة الاتحادية العامة".

وقالت حكومة الإقليم، في بيان يوم الجمعة، إن التغييرات التي أدخلها بعض أعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي على مشروع قانون الموازنة «غير دستورية»، وإن الإقليم «لن يقبلها على الإطلاق».

وتابع البيان: "إننا في حكومة الإقليم، لن نقبل على الإطلاق، بهذا الظلم والانتهاك بحق شعب كردستان، ولن نلتزم بأي قرار آخر خارج نطاق الاتفاق الذي وُقّع مع حكومة السيد محمد شياع السوداني".

وصوتت اللجنة على إلزام إقليم كردستان بدفع 10 في المائة بشكل شهري من الرواتب المستقطعة لموظفيه، في حين ضمّن ذلك بتعديلات الموازنة التي تجري مناقشتها. كما صوتت على تعديل الفقرتين (13) و(14) فيما يتعلق بكمية إنتاج النفط وتسويقه من الإقليم البالغة 400 ألف برميل يومياً، وطريقة احتساب أمواله وتسجيلها في البنك المركزي، طبقاً للتعديلات، أو في بنك آخر مثلما كان الاتفاق عليه، طبقاً لما هو مرسل من قبل الحكومة.

وأقر مجلس الوزراء العراقي في مارس (آذار) الماضي، أضخم موازنة في تاريخ البلاد، زادت على 152.2 مليار دولار. وترافق ذلك مع اعتراضات لخبراء مال وقانون حيال بنود الموازنة، لكنها لم تأخذ طريقها إلى الإقرار حتى الآن بسبب خلافات.